لان الحدث سابق الصلاة والمشي والانحراف يندر انها فاشبه الحدث العمد ولنا قول ابن عمر رضي الله عنه من قاء او رعف او اندى في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم وقوله لكن اذا استأنف كان اولى اي افضل تحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستأنف والامام والمقتدي يبنيان رعاية لحق الجماعة والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء اتى المسجد لامكانه والمعتبر العود الى مكانه الا ان يكون امامه ورجع او لا يكون بينهما حائل وقوله وليس في اي من ساعته من غير توقف فان لبث ساعة قدر ما يؤدي ركنا بطلت صلاته اصلا وقيل ان هو كان اصلا اي لو كان اماما يتخلف ولو عطس فسبق الحدث او تنحنح او سعل فخرج بقوته ترجح فانه لا سهو هو الصحيح ثم الانصراف يسع له المشي والاغتراف من الاناء والانحراف من القدر وغسل الثياب ولو وجد ما في مكان وجاوزه الى مكان اخر تفسد صلاته لان هذا مشي من غير حاجة وقوله يبني على ما صلى شرط جواز البناء الا يفعل فعلا بعد الصلاة من الاكل والشرب والكلام والا فسد من الكبير وقال الكرخي لا يبني مع الالتقاء من الكبير لانه كثير ولو نادر او تعوط لا يبني لان هذا حدث عمد وهو يمنع البناء او من يظن حدثا فانصرف او فارق المسجد فتيقن انه ان ان لا نقض اما ان علم قبل الخروج فهو بين ويتم اي من ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استأنف الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي والقياس في الاستئناف لو خرج الانصراف غير عذر وجه الاستحسان انه صرف على قصد الاصلاح فعل قصد التحرك والاعراض الاطراد الذي لحق ما نوجه بناء على صلاة فاوطوى قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يخلف المكان باطرد من المسجد فان كان استخلف فسدت صلاة القوم لانه عمل كثير من غير عذر وجه الخلاف ما ذا ظن انه امتخط على غير وضوء فانصرف ثم تبين انه على غير وضوء حيث تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف كالمسيل الرفض الا ترى انه لو جمع ما تهدم يستأنف وهذا هو الاصل قال وليس له ان يستقبلها ان شاء في النوم او من نظر او حيض كذا كل ما يقطع الصلاة او يغمى عليه او قهقه فاخطأ عني اي اذا ما في الصلاة فاحتلم او حيض او اغمي عليها او قهقهت الصلاة لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو الحدث

وكذا اذا قهقه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وكذا اذا طرأ على امرأة فانزلت فانه يستأنف وهذا اذا لم يقعد قدر التشهد في القعدة الاخيرة واما اذا قعد قدر التشهد فقد تم صلاته عند هما لكن في القهقهة يلزمه الوضوء لصلاة اخرى قال من يعني عن وراءه وحد ما خلفه جاز خلافا لهما اي اذا حضر الامام عن القراءة فقد عذره اجزاهم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزيهم لانه يندر وجوده فاشبه الجناية ولابي حنيفة ان الاستخلاف لعلة العجز وهو هنا لازم والعجز عن القراءة غير نادر اما الوقوف بما يجوز به الصلاة لا يتجوز بالاتفاق لعدم الحاجة الى الاستخلاف قال ولسوء ظن للصلاة من حدث عليه في اثنائها سهو حدث وعمد او دأكل او كلام وفعل غير جنسها تمام اي اذا سبق حدث بعد السهو سواء وكل لان التسليم واجب فلا يدرك التوضي لما تي به واذا تعمد الحدث في هذه الحالة اي بعد التشهد او تكلم او عمل عملا ما في الصلاة اي ليس من جنسها تمت صلاته لوجود القاطع وهو معنى قوله وفعل غير جنسها تمام اي تمام الصلاة قال او بالا صلاة اي التيمم ينتظر فيها الماء فاحفظ وافهم فان رآه بعد ما تشهد اوكان ذا خفين فانقضى المدة معناه اذا رأى الميتمم الماء في صلاته بطلت صلاته وكذا اذا خرج عن حد يقدر على الماء وهذا اذا كان الماء امامها اوكان مع رفيقه او خادمه اما لو رآه مع اجنبي لا تبطل صلاته ويمضي عليها فاذا فرغ وطلب منه الماء فاعطاه توضأ واعاد الصلاة وان لم يعطه فهو على تيممه وقوله ما خط وافهم يشير عاملا قوله الماشي رحمه الله فان عدم اذا رأى المتيمم الماء في صلاته وهو ما قدروا بتطل صلاته وقوله فان راه بعد ما تشهدا اي بعد ما قدر قدر التشهد وقوله اوكان ذا خفين فانقضى المدة اي اذا كان ماسحا فانقضت مدة مسحه بطلت صلاته عند ابي حنيفة وهذه من المسائل الاثنتي عشرية قال او طلع الخفين رقوقا وعلم سورة الامي فيها وفهم او الكتبي العاري او الومن قدر على الركوع والسجود والنص او ذكر الصلاة من فائتة او احدث القاري بعد قعدته